ضوابط التعليق على النص
وأهمية الكشافات للكتب المحققة

د. عبد الرحمن راشد الحقان / الكويت

{1}

G

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فالتعليق على النص، وصنع الفهارس والكشافات من الخطوات التي يلزم محقق أي نص تراثي القيام بها، واختلفت مناهج المحققين في التعاطي مع هاتين الخطوتين؛ فمن قائل: الأسلم ألا يتدخل المحقق في التعليق على النص، بل يتركه غُفلا دون إضافات ؛ لأن غاية التحقيق وهدفه: إخراج النص كما تركه مصنفه، ومن قائل: إن التعليق أمر مهم جدا، ولا يكتمل التحقيق ولا يستوي على سوقه دونه.

وذلك لأن المحقق أعرف الناس بالنص، لطول معايشته له، ودربته عليه، فهو الأقدر على تلمس مواطن الخلل والغموض في النص، الأمر الذي يحتم عليه إصلاح هذا الخلل، أو رفع الغموض بتعليقات تخدم قارئ النص، وتسهل له فهمه، كأن يخرج الآيات والأحاديث والآثار، ويعرف بالأعلام والمواضع، كل ذلك باعتدال، لا إطناب فيه، ولا اقتضاب معه.

وأنصار الاتجاه الثاني لا يقللون من أهمية التعليق وضرورته في بعض المواضع، إلا أنهم يرونه من مكملات التحقيق، ونافلته، لا من واجباته[1]، وأيا كان الموقف من التعليق، فقد رجع خلافهم فيه إلى وفاق، والجميع متفق الآن على أهمية التعليق على النص، ومن المعيب على المحقق ألا يعلق على موضع لا يستقيم فهمه إلا بالتعليق، و إذا لم يفهم المحقق مراد المصنف، فلا أقل من أن يعلق باستشكال العبارة، ليحدد للقارئ الفراغات التي عرضت له في تحقيقه، ولم يستقم له فيها وجه الصواب[2].

وأما صنع الفهارس والكشافات فالكل متفق على أهميتها، وأنها غدت من ضرورات تحقيق النص؛ لأنها كالمفاتيح له، تسهل الاستفادة منه، بأقل وقت ممكن، بغض النظر عن كونها من خطوات التحقيق الأصيلة، أو من مكملاته.

من هنا: أحببت أن أتناول هاتين القضيتين المهمتين جدا من مراحل تحقيق النص، ببحث جعلت عنوانه: (التعليق على النص وخدمته وصنع الكشافات وأهميتها).

(1) انظر: محاضرات في تحقيق النصوص، د.أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة ولنشر والتوزيع، ط. الأولى، 1984م، ص:9، عبدالهادي الفضلي، دار الشروق بجدة، ط. الثانية، 1990م، ص: 209 وما بعدها.

(2) وهذا لا يفعله إلا كبار المحققين من العلماء المخلصين الذين حققوا التراث خدمة لدينهم، وغيرة على موروث أمتهم، وأضرب على ذلك مثالا بالشيخ د.عبدالعظيم الديب – رحمه الله – عندما حقق كتاب (نهاية المطلب) للجويني[ت:478هـ]، فلا يكاد يخلو جزء من الأجزاء العشرين من طبعته من صور لبعض مواضع المخطوط التي لم يتجه للشيخ وجه قراءتها على الصواب، وطلب بكل تواضع – وهو يدل على عظم نفسه – من القارئ أن يعينه على قراءة الموضع الذي خفي عليه، فلله دره، سقى الله قبره بشآبيب رحمته.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فسوف أتكلم فيه عن معنى التعليق على النص، ثم عن ممارسة علماء المسلمين له في مؤلفاتهم من خلال ما عرف بالحواشي والطرر، مع ضرب الأمثلة على ذلك، ثم الحديث عن معنى الفهرسة، وأسبقية علمائنا إلى صنع الفهارس، مع التمثيل لبعض جهودهم في ذلك، مع شكر صنيع المستشرقين في هذا الباب؛ لكونهم ابتدعوا الفهارس التفصيلية، وأجادوا فيها.

وأما المبحث الأول فعنوانه: خدمة النص والتعليق عليه، وسأتكلم فيه عن ضوابطه، وكيف يكون ؟ وما المواضع التي يلزم المحققَ أن يعلق عليها ؟ مع ذكر نماذج من التعليقات الجيدة والأخرى السيئة.

وأما المبحث الثاني وعنوانه: أهمية الكشافات والفهارس للكتب المحققة، فسوف أذكر فيه أنواع الفهارس التي ينبغي صنعها لكل كتاب على حدة، مع ذكر نماذج من كتب فُهْرِستْ بشكل جيد، وأخرى هي أحوج ما تكون للفهرسة، ولم تفهرس.

{2}

b

التعليق في اللغة: من علّق الرجل:ألقى زمامة الركوبة على عنقها ونزل، وعلّق على كلام غيره:تعقبه بنقد أو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط، والتعليقة: مايذكر في حاشية الكتاب من شرح لبعض نصه، وما يجري هذا المجرى[3].

أما في الاصطلاح: فتعريفه لا يخرج عن مفهومه اللغوي، وبمعناه: التهميشة[4].

وأما معناه الذي ستختص الورقة به، فيحدد بعد معرفة أن بعض من كتب في قواعد تحقيق النصوص يرى أن التحقيق عملية تنطوي على أمور عديدة ، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: الأول:مقدمات التحقيق، ومنها: جمع النسخ، والاختيار منها، ونسخها وفق قواعد الإملاء الحديث مع تفقيرها، وضبط مشكلها ، والقسم الثاني: خطواته، ومنها توثيق نسبة لمخطوط للمؤلف، وضبط العنوان، ومقابلة النسخ. والقسم الثالث: مكملات التحقيق، ومنها: التخريج والتعليق والتنقيط والشكل والتكشيف والفهرسة.

وسوف يقتصر حديثي في المبحث الأول على تخريج النص والتعليق عليه فقط، وتخريجه ربطه بمصادره، وربطه ببعضه البعض، والتعليق عليه يشمل تخريج الآيات والأحاديث والآثار، والتعريف بالأعلام والمواضع والمصطلحات، وشرح الغريب، دون شكله وإدخال علامات الترقيم عليه، فهذا أمران خارجان عن مفهوم التعليق في الورقة.

---

(3) المعجم الوسيط، عدة مؤلفين من أعضاء مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، مادة (ع ل ق).

(4) المعجم الأدبي، جبور عبدالنور، دار العلم للملايين، ب.ت، ص:73.

وخدمة النص والتعليق عليه: أمر مارسه علماء المسلمين قديما، في شروحهم لمختلف المتون العلمية، وفي حواشيهم وطررهم، وقد ضرب د. الصادق الغرياني أمثلة على ذلك من خلال كتاب (نسيم الرياض) للشهاب الخفاجي [ت:1069هـ] شرح كتاب (الشفا) للقاضي عياض[ت:544هـ].

فالشهاب الخفاجي يخرّج الآيات، وينبه على الوهم، ويخرّج الآحاديث، ويضبط الألفاظ ويشرح الغريب، ويتمم الحديث موضع الاستشهاد، ويخرّج الشعر، ويعرّف بالشاعر، ويذكر مناسبة الحديث، ويتمم شطر البيت، ويبطل نسبة بيت، ويشرح بيتا مستشهدا به، ويترجم للأعلام، وغير ذلك كثير، مما يراه من وقف على كتابه[5].

وسأضرب بعض الأمثلة على ذلك من خلال كتاب (التنبيهات) للقاضي عياض، فهو يخرّج أحاديث المدونة[6]، ويحقق أصح الأسانيد للحديث المذكور[7]، ويضبط المشكل من أسماء الرجال[8]، ويعرف بالمصطلحات[9]، ويضبط بالعبارة الألفاظ الغريبة ويشرحها[10]، ويتعقب غيره من العلماء في بعض ضبطهم[11]، ويذكر ما في اللفظ الواحد من اللغات المختلفة[12]، ويتكلم عن بعض أنساب الرجال[13]، ويعرف ببعض الأعلام[14]، ويشرح معاني أسماء بعض القبائل، ويبين سببت تسميتهم[15]، وغير ذلك من التعليقات المفيدة والمتنوعة.

وأما تعريف الفهرس في اللغة: فهو من: فهرس كتابه: جعل له فهرسا، والفهرس: الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب مرتبة بنظام معين، ولحق يوضع في أول الكتاب، أو في آخره، يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام، أو الفصول والأبواب، مرتبة بنظام معين. وهو معرب (فهرست) بالفارسية، والفهرست: الفهرس[16].

---

(5) تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، د. الصادق عبدالرحمن الغرياني، بدون جهة طبع، ط. الثانية، 1996م، ص: 33-36، وأحال على مواضع ذلك في شرح الشهاب الخفاجي على الشفا للقاضي عياض، وكلها تقع في الجزء 4 / 45-46، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328هـ.

(6) التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. محمد الوثيق ود. عبدالنعيم حميتو، دار ابن حزم، ط. الأولى، 2011م: 1/ 24.

(7) 1/ 25.

(8) 1/ 29.

(9) 1/ 28 و30.

(10) 1/ 33.

(11) 3/ 1435.

(12) 1/ 41.

(13) 1/ 43.

(14) 1/ 50.

(15) 1/ 59.

(16) المعجم الوسيط مادة (ف ه ر س).

ومعناه الاصطلاحي: لا يبعد عن المعنى اللغوي[17]، والمقصود هنا: قيام المحقق بصنع فهرس للنص الذي حققه، ليسهل على القارئ الوصول للمعلومة التي ينشدها من النص المحقق.

ويعد ما كتبه علماؤنا الكرام في كتب رجال الحديث كـ (تهذيب الكمال) للمزي[ت:742هـ]، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر[ت:852هـ] نماذج لأسلوب من أساليب الفهرسة، فهم يذكرون الراوي، وموضع روايته من كتب السُّنَّة، واصطلاحهم على رموز تذكر بجوار اسم الراوي، تعرف بحاله ومن خرّج له، كما أن كتب الأطراف تعد نوعا من الفهرسة، وأهمها كتاب (تحفة الأشراف) للمزي، ولأبي العباس أحمد بن طاهر الداني [ت:532هـ] كتاب على أطراف الموطأ، واسمه: (الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ)[18].

وصنيع السيوطي[ت:911هـ] في (جوامعه) حين رتب الأحاديث على حروف المعجم هو أيضا من قبيل الفهرسة، ومن الفهرسة: ذكر كثير من المؤلفين في مقدمات كتبهم لأبواب وفصول الكتاب[19]، وقد فعل ذلك القاضي عياض في كتابيه: (الإلماع)، و(الشفا)[20].

وللمستشرقين صنيع هم فيه مقتبسون لا مبتكرون، ولكنهم برّزوا في التوسع في صنع الفهارس، وامتازت فهارسهم بدقة عالية، ففهرسوا ألفاظ القران الكريم، وألفاظ الحديث النبوي الشريف، كما قاموا بفهرسة جيدة لما طبعوه من كتب الأدب واللغة، فلهم الشكر، بغض النظر عن نواياهم في هذه الخدمة[21]. وأختم التمهيد بتنويه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة بمحقق مصري مبدع، اسمه: مصطفى بيومي، فقد صنع لكتب متون السنة فهارس فنية متنوعة ودقيقة جدا، ولكن للأسف ذهب جهده هباء بسبب عدم تبني المطابع التجارية له[22]

(17) المعجم الأدبي، عبدالنور، ص: 204.

(18) طبع بمكتبة المعارف بالرياض، 2003م.

(19) تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك، أحمد شاكر(1377هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط. الأولى، 1993م، ص: 40

(20) الإلماع إلى أصول الرواية والسماع، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى، ص:4-5، و67 عندما فصل في أنواع الأخذ والرواية. والشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق: عبده على كوشك، مكتبة الغزالي ودار الفيحاء، ط. الأولى، 2000 م، ص: 49-52.

(21) تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون، مكتبة السنة بالقاهرة، ط. الخامسة،1410، ص: 90.

(22) تصحيح الكتب، أحمد شاكر، ص: 65.

المبحث الأول : تخريج النص والتعليق عليه

مدح علماؤنا رحمهم الله الكتب التي ملأها أصحابها بتعاليق وتصويبات واستدراكات وإضافات ، تظهر على شكل خطوط تكتب عن يمين النص أو يساره، أو تكتب على شكل طرر بين سطوره نفسها، وذلك لأنها تدل على عناية ناسخ الكتاب أو صاحبه بمحتواه، وأنه ممن يضبط نسخته، ويعتني بتوضيح نطق المشتبه من ألفاظها، وشرح غريبه.

واعتبر العلماء ما على الكتب من تعليقات كالأقراط في آذان الأبكار، تزدان بها النسخة على أترابها، ولا غرو، فمما يقدم نسخة على مثيلاتها عند المحققين اهتمام العلماء بها، ووجود تعاليقهم واستدراكاتهم على حواشي النسخة وطررها.

ومن جميل ما قيل في ذلك، أبيات نقلها القاضي عياض[ت:544هـ] في كتابه الإلماع: "وقال محمد بن عبد الملك الزيات[23] [ت:233هـ]، في صفة دفتر فيما ذكره لنا بعض شيوخنا: [الكامل]

(وأرى وشومًا في كتابك لم تدع... شكًا لمرتابٍ و لا لمفكر)

(نَقْطٌ وأشكالٌ تلوح كأنها... ندب الخدش[24] تلوح بين الأسطر)[25]

وقال عبدالسلام هارون: لا ريب أن الكتب القديمة، بما تضمنت من معارف قديمة – محتاجة إلى توضيحٍ يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ، والاطمئنان إليه. ومن هنا كان من المستحسن ألا يتركَ المحقق الكتاب غُفلا من التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئنا إلى النص، واثقا من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص، وتقدير صحته[26].

ومفهوم التعليق على النص ويسمى خدمة النص يتسع عند البعض ، فيشمل نقطه إن كان مهملا ، وشكل ألفاظه ، وإدخال علامة الترقيم عليه ، ويضيق عند أكثر علماء قواعد التحقيق وأصوله ؛ فيقتصر على تخريج النصوص من منابعها، وربط بعض أجزائه ببعض ، والتخريج بطبيعة الحال يقتضي تخريج الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والنقول.

ومن التعليق أيضا التعريف بالأعلام البشرية والجغرافية، وشرح الألفاظ الغريبة، والتعريف بالمصطلحات. وسأقتصر في هذا المبحث على التعليق بمفهومه الضيق، وسأذكر كل خطوة من خطواته على التسلسل، ذاكرا ما ينبغي صنعه، وأمثلة على صنيع المحققين في ذلك: حسنها وسيئها:

---

(23) وزير عباسي، كان من الكتاب والأدباء (**وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**، ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد، تحقيق:د. إحسان عباس، دار صادر، تصوير:5/ 94، **والأعلام**، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين، ط. الرابعة عشرة، 1999 م: 6/ 248).

(24) كذا في المطبوعة، والصواب: الخدوش. كما في الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي (1/ 279)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ- 1983م. والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب (ص539)، دار الفكر، بيروت،ط: الثالثة، 1404هـ.

(25) الإلماع، ص:157 – 158.

(26) تحقيق النصوص ، هارون ، ص : 79.

-**القرآن الكريم**[27]: على المحقق أن يلتزم عند نسخ المخطوط بالرواية التي وضع المؤلف كتابه عليها، أو استشهد بالآية لوجه نحوي جاءت القراءة عليه، ومعروفة قصة الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي [ت:204هـ]، حيث إن كلام الشافعي في آيات الأحكام كان منصبا على قراءة ابن كثير [ت:120هـ]، ورأى الشيخ ذلك عسيرا عليه، فعدل عنها إلى قراءة عاصم [ت:127هـ] برواية حفص [ت:180هـ][28]، ومصر إذ ذاك ولا زالت تغص بأئمة القراءة الذين لن يعجزهم ضبط الكتاب على قراءة مصنفه ليستقيم النص، ويتجه لقارئه، والشيخ -رحمه الله - معذور إن شاء الله.

ومن نافلة القول أن على المحقق ذكر اسم السورة، ورقم الآية، ويختلف منهج المحققين في موضع تخريج الآية؛ هل في صلب المتن بين معقوفتين ؟ كما يفضل البعض[29]، أو أن الأمانة العلمية تستدعي جعل ذلك في الهامش، ولحفظ النص من التشويه، كما يرى هارون ؟[30].

وممن أحسن في ضبط النسخة على الرواية التي اعتمدها المصنف : د. محمد بن سيدي محمد مولاي في تحقيقه لتفسير ابن جزي [ت: 741هـ]، المسمى: (التسهيل لعلوم التنزيل)[31]، حيث ضبط نصوص الآيات على قراءة نافع [ت:169هـ] من رواية قالون[ت:220هـ]؛ لأن ابن جزي بنى تفسيره عليها، كما أن المصنف قدم لتفسيره بمعجم ألفاظ القران التي يكثر دورها، فشرحها في المقدمة؛ لئلا يحتاج لتفسيرها كلما وردت، ورتب هذه الألفاظ على ترتيب الحروف عند المغاربة، وكل من طبع الكتاب قام بترتيبها على ترتيب المشارقة، ما خلا المحقق المذكور.

وعلى مخرّج الآية أن ينسخها وفق الرسم العثماني؛ لتيسره في هذا الوقت في برامج الطباعة، بل هو متوفر بعدة روايات؛ لما فيه من الناحية الجمالية، ولبعده عن الخطإ والتصحيف أكثر من الطباعة العادية، وإن اقتضى المقام إكمال الآية، فلابأس بذلك في الهامش.

2- **الحديث الشريف**[32]: من المهم عند التخريج ونسبة الحديث أو الأثر لأحد دواوين السنة: ذكر الكتاب ثم الباب؛ لأنها لا تختلف باختلاف الطبعات، بخلاف أرقام الأحاديث، فإنها قد تختلف، وبناء عليه فالأفضل أن يخرجه

(27) منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، د.فاروق حمادة، دار القلم، ط. الأولى، 2000، ص: 122- 123، ومحاضرات في تحقيق النصوص، د.أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، ط. الأولى، 1984، ص: 59.

(28) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، د.محمود محمد الطناحي، الخانجي، ط. الأولى، 1984 م، ص: 96.

(29) كما يفعل أستاذي د. محمد أحمد الدالي في تحقيقاته الأخيرة، الإبانة في ماءات القران ، والاستدراك على أبي علي، وكلاهما: لجامع العلوم الباقولي، وقد طبع الإبانة في الكويت بوازرة الأوقاف ، وطبع الاستدراك بالكويت أيضا في مركز البابطين للشعر.

(30) تحقيق النصوص، ص: 80.

(31) طبع بالكويت، بدار الضياء، ط. الأولى، 2013، بينما في طبعته الأولى أخرجه مضبوطا على رواية حفص.

(32) ينظر: منهج البحث، فاروق حماده، ص:123 وما بعدها، ومحاضرات في تحقيق النصوص، الخراط، ص:59، مقدمة نور الدين عتر لتحقيق مقدمة ابن الصلاح: حيث ذكر- ما معناه- أن تخريج الأحاديث ينبغي أن تختلف طريقته، بناء على المتن المحقق، فمن يحقق كتابا في مصطلح الحديث أو أحد متون الحديث، فعليه التزام منهج يختلف عن منهج من يحقق كتابا لا يقرب من الحديث الشريف وعلومه. (علوم الحديث، ابن الصلاح ، عثمان بن عبدالرحمن، دار الفكر، ط. الثالثة، 2006، ص: 45).

هكذا: صحيح مسلم – كتاب الفضائل – باب فضل نسب النبي – صلى الله عليه وسلم – وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، ثم يذكر رقم الحديث.

وعند هذه الخطوة – من مراحل التعليق على النص، باعتبارها إحدى خطوات التحقيق – تسقط العمائم، وتسكب العبرات كما يقال، فكم من محقق تزيد في تخريج حديث وتنطع، واستكثر ولم نقرأ طائلا، ولعله لا يحسن غير مطالعة كتب متون السنة، وهذا من أهم عيوب المحققين عموما، إلا من رحم الله، فتجده يجر النص إلى حقل تخصصه، فإن كان نحويا وحقق كتابا في شرح الحديث مثلا أكثر من الحواشي في قضايا النحو، وأطال النفس فيها، مع أنها ذكرت عرضا في الكتاب، وليست من مسائله الأصيلة، وهكذا.

ورأيت أحدهم خرج حديثا في أربع صفحات، والحديث عن حدود الحرم النبوي، والإطالة في التخريج بحد ذاتها ليست عيبا، فلربما بني الكتاب أصلا على حديث واحد، ككثير من كتب الأجزاء الحديثية، أو كان الحديث نقطة ارتكاز المؤلف في مصنفه، فالتوسع في التخريج حسن هنا، وكل شيء بمقداره.

وبعضهم يخرج الحديث من كتب اللغة، وخصوصا الغريب ، وفعلهم غير مرضي؛ لأن الثمرة من تخريج الحديث التأكد من أنه بالفعل من النصوص النبوية المذكورة في دواوين السنة، بغض النظر عن درجته الحديثية، ثم يأتي الحكم عليه خطوة ثانية.

ومن الضروري جدا التزام المحقق بتخريج الحديث من نفس المصدر إن نص عليه المصنف، وإن لم ينص فعليه البحث عنه في مصدر فيه نفس لفظ الحديث، أو أقرب ما يكون إلى لفظه، لا كما يفعل البعض من الحرص على تخريج الأحاديث من الصحيحين بداية، وإن اختلفت ألفاظ الحديث في المخطوط عن المخرج في الصحيحين، لاحتمال أن اللفظة المقصودة بالكلام عنها ليست في الصحيحين؛ وإن كان أصل الحديث فيهما.

أما بالنسبة للحكم على الأحاديث، فهناك من يرى عدم أهميتها، وأن ذلك موكول لمن أراد التوسع من القراء، وبإحالة المحقق على مصدر الحديث يكون قد خرج من العهدة. ويرى البعض خلاف ذلك، وأنه على المحقق أن يحكم على الأحاديث، وهذا موضوع لا يتيسر للكل، وطريقه وعر، ومن السلامة الاكتفاء بأحكام أئمة الحديث المتقدمين؛ كالذهبي[ت:748هـ] في (تلخيص المستدرك)، والزيلعي [ت:762هـ] في (نصب الراية)، والهيثمي[ت:807هـ] في (مجمع الزوائد)، وابن حجر[ت:852هـ] في (تلخيص الحبير)، وفي (الدراية في تخريج أحاديث البداية).

وعلى محقق الكتب الفقهية التنبه – قبل الحكم – إلى وجود خلافات بين تصحيحات أئمة الحديث وبين تصحيحات الفقهاء، فللفقهاء قواعد في قبول الحديث ورده، بينوها في كتب أصول الفقه، عند كلامهم عن السنة، باعتبارها أحد الأدلة الأصلية، وكذلك في باب التعادل والترجيح، ومن الناحية العملية: التعويل على ما قعده الفقهاء، وكتبه الأصوليون في هذا الباب، فما قبلوه بنوا عليه فروعا فقهية، وإن رده علماء المصطلح وفق قواعدهم، والأمثلة كثيرة، يقف عليها من طالع كتب شروح السنة عموما.

ومن أشهر الأمثلة: الخلاف في الحديث المرسل، فهو ضعيف من حيث الجملة عند المحدثين، و(الموطأ) مشحون بالمراسيل، وهو مقبول عند أكثر الفقهاء، ما عدا الشافعية. فالمحقق مدعو إلى عدم التسرع في الحكم قبل وقوفه على حكم أئمة المذهب على الحديث، إن وجد لأئمة المذهب كلاما فيه ، والقصد هنا بالطبع شراح الحديث من المالكية، وهم كثر.

3 - **الأشعار والأمثال**[33] على المحقق تخريج الشعر، وعزوه لقائله دون تزيد، كحال بعض من يطيل في تخريج الأحاديث النبوية، فإن كان للشاعر ديوان مطبوع، اكتفى بالإحالة عليه، مع التنبيه على اختلاف الرواية إن وجد، والالتزام برواية المؤلف، وضبطه إن ضبط البيت في المخطوط.

فإن كان البيت شاهدا نحويا أو صرفيا أو بلاغيا، فلا مانع من الإحالة على الكتب التي تكلمت عن هذا البيت كشاهد من الشواهد، فلربما احتاج القارئ لمعرفة كلام العلماء في وجه الاستشهاد به، وإعرابه، وموضع الاستشهاد منه.

كما ينبغي أن يُخرِّج الأمثال، من كتبها (كالجمهرة) للعسكري[ت:395هـ]، أو (المستقصى) للزمخشري[ت:538هـ]، لا من كتب الأدب، فإن ذكر قصة المثل باختصار، وفيم يضرب ؟ فذلك حسن.

4 - **الأعلام البشرية**: قال أبو إسحاق النَّجِيرمي[ت: منتصف القرن الرابع] : أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه[34].

فعلى المحقق أن يضبط أسماء الأعلام، ويتأكد من تحديد هوية العلم؛ بأن يعرف به تعريفا يرفع الجهالة عنه. وتختلف مناهج التحقيق تجاه التعريف بالأعلام، بين مطالب بالتعريف بكل علم، وبين آخر يطالب بالاقتصار على تعريف الأعلام غير المشهورة، وكثير من المحققين يُجلب على هذا الأمر بخيله ورجله، فيتزيد ويتوسع ويطيل فيما يذكر عن العلم، وفيما يعزو إليه من المصادر و المراجع.

ومن المهم التفريق بين المحقق الذي صنيعه رسالة علمية وبين غيره؟ فالأول يفرض عليه مشرفه منهجا معينا في ترجمة الأعلام، كذكر لقبه وكنيته واسمه ونسبته ومولده ووفاته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته، ثم يحيل على مالا يقل عن ثلاثة مصادر مرتبة زمنيا الأقرب فالأقرب، فالطالب ملزم بذلك، ارتضى المنهج أم لا؟[35].

بخلاف الثاني، وهو: المحقق الحر، إذ عليه اتباع منهج مقتصد في ذلك، فلا يترجم لمشاهير الصحابة؛ كعمر[ت:23هـ] ومعاذ[ت:18هـ] وطلحة[ت:36هـ] رضي الله عن الجميع، وإن مر به صحابي غير مشهور، اقتضب ترجمته، وأحال على مصادرها؛

---

(33) تحقيق النصوص، ص: 80، ومحاضرات في تحقيق النصوص للخراط، ص: 58.

(34) الإلماع، ص: 154، والنَّجِيرمي هو: إبراهيم بن عبدالله،أديب بصري من النحاة، توفي:منتصف القرن الرابع (إنباه الرواة للقِفْطي: 1/ 170، ط.الهيئة العامة المصرية للكتاب).

(35) وقفت على رسالة دكتوراه، عرّف الطالب فيها حتى بالأنبياء بناء على طلب المشرفة، والحال أن المشرفة من الناحية العلمية لا تصلح أن تكون تلميذة من تلاميذ هذا الطالب؛ لأنه كان من العلماء المغمورين.

كذي اليدين[36] [ت:؟] في حديث السهو المشهور، أو ثُمامة بن أُثال الحنفي[37] [ت:12هـ تقريبا]، ولا يترجم لكبار العلماء والأئمة من أمثال: الأوزاعي[ت:157هـ]، ومالك[ت:179هـ]، والليث[ت:175هـ]، ولا من أمثال: ابن زياد[ت:183هـ]، وابن القاسم[ت:191هـ]، وسحنون[ت:240هـ]، والباجي [ت:474هـ]، وخليل [ت:776هـ]، ولا من هم على شاكلتهم في الشهرة وذيوع الصيت.

كما لا يترجم لرجال الإسناد، لوجود كتب الطبقات والتراجم التي صُنفت لتراجمهم[38]، ويشدد البعض على ضرورة الترتيب الزمني للمصادر والمراجع، لرصد تأثر اللاحق بالسابق، ولعل ذلك يفضي إلى طرح مصدر أو مرجع متأخر، فيه من التحرير والترجيح ما لم يتوفر عند من سبقه من المؤلفين.

وأضرب مثالا على ذلك بـــ (أعلام)الزركلي[ت:1396هـ]، فالكثيرون يعيبون من يرجع إليه، ويهمل غيره من كتب الطبقات، وحقيقة الحال أن هذا الكتاب من مفاخر المتأخرين، ومؤلفه ليس مجرد ناقل، بل هو يمحص ويدقق ويبحث وينقب ويرجح، في سنة الولادة والوفاة وفي ضبط النسبة، وفي ذكر المؤلفات مطبوعها ومخطوطها ومفقودها، وهو أمر لا يتوفر في كثير من مصادر نفس الترجمة، كما أنه في نهاية الترجمة يحيلك على المصادر أو المراجع التي اعتمدها.

و(الأعلام) كتاب قلما خلت منه مكتبة باحث، ففي العزو إليه تسهيل على الباحثين، كما أنه تَوفّر له ذيول وملحقات زادت عليه واستدركت، ولست هنا بصدد مدح الكتاب، فهو في غنى عن مدحي، ولكني قرأت وسمعت لمن كتب وحاضر في قواعد تحقيق التراث يعيب على بعض الباحثين العزو في التراجم إلى (أعلام) الزركلي بحجة تأخره، وفاتهم ما قاله العلماء: المتأخر أتم نظرا، ولست أدعو إلى الاكتفاء بالعزو إليه، ولكن من المفيد أن يذكر على أنه مرجع؛ لما قدمت.

وأختم بأن في تراجم المالكية إشكالا يحتاج لعلاج، وهذا الإشكال هو ذكر أغلبهم بما شهروا به، ومرة تذكر الكنية مع الشهرة، وأحيانا لا تذكر، فيقع المحقق في اللبس إذا أراد تحديد العلم، إن اشتبه بغيره، والأمثلة كثيرة، فما اسم ابن القاسم الأول ؟ لنبحث عن ترجمته، وكذلك ابن وهب[ت:179هـ]، وابن عبدالحكم [ت: 214هـ]، وسحنون، والعتبي [254، أو:255هـ]، وابن أبي زيد [386هـ]، وابن يونس [ت:451هـ]، وكم في المذهب ممن شهر بابن الحاج، أو بابن الإمام، أو بالحطاب، والمحقق هنا لابد له من دربة في كتب طبقات المالكية، لمعرفة أغلب ما تكنى به الأسماء عندهم، وذلك ليجتهد في تحديد العلم المطلوب.

فمحمد عند المغاربة الغالب على كنيته هو: أبو عبد الله، كأبي عبد الله المقري الجد[ت:756هـ]، وأبي عبد الله بن مرزوق الجد [ت:781هـ]، بخلاف المشارقة؛ فالغالب على كنيته عندهم هو: أبو بكر، كأبي بكر الأبهري[ت:375هـ]،

(36) اسمه: خِرْباق السُّلَمي، ولا تذكر كتب تراجم الصحابة سنة وفاته.

(37) سيد بني حنيفة من أهل اليمامة، وقصة إسلامه مشهورة.

(38) مثل: (الكمال في أسماء الرجال) للمقدسي[ت:600هـ]، و(تهذيب الكمال) للمِزّي[ت:742هـ]، و(تهذيب تهذيب الكمال) للذهبي [ت:748هـ]، و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) لابن حجر[ت:852هـ].

وأبي بكر الباقلاني[ت:403هـ]، والغالب على أحمد أن يكنى بأبي العباس، ويحيى بأبي زكريا، وإبراهيم بأبي إسحاق[39]، وعبد الملك بأبي مروان، وهكذا[40].

5- **المواضع والأعلام الجغرافية**: من القبيح بالمحقق التعريف بموضع، كمدينة مراكش أو فاس، كما أن من القبيح أيضا أن ينقل من معجم البلدان لياقوت [ت:626هـ]؛ مثلا: أن بين الموضع الذي يعرف به، وبين حلب مرحلتين مثلا؛ حيث لا أحد الآن يقيس المسافة بالمراحل أو الفراسخ، مع وجود الكتب الجغرافية الحديثة، ووجود الخرائط على شبكة الانترنت، ولا أقل من أن يحدد الموضع تحديدا دقيقا، بالكيلومترات، وأنه يقع مثلا في الجنوب الشرقي من مدينة مراكش، وأن القرية حاليا من أعمال الولاية الفلانية، وهكذا.

وهناك كتب اختصت بجغرافية الغرب الإسلامي، ومن أشهرها: كتاب الروض المعطار للحميري[ت: القرن الثامن الهجري]، و(وصف إفريقيا) للحسن الوزان المعروف بليون الإفريقي[ت: 957هـ][41]

وأختم الحديث عن المواضع الجغرافية بقضية مفادها: أنه مما يشكل على المحققين والقراء، وصف المواضع التي يسلكها الحاج المغربي، وتحديدها وتعريفها، خصوصا في صحراء المغرب الشرقية، مرورا ببلاد الزاب في وسط الجزائر، فتونس ثم ليبيا وصولا إلى الإسكندرية، وهي مواضع يكثر ذكرها في كتب الرحلات، سيما الحجية منها، ويندر أن يتعرض محققو هذه الرحلات للتعريف بهذه المواضع، إما لعدم تطرق كتب البلدانيين المشهورة لذكرها، أو لكونها قُرًى درست، أو تغيرت أسماؤها، ومن الطريف أن لبعضها اسما أمازيغيا في الأصل، وتعرب إلى اسم يختلف تماما عن اسمها الأمازيغي، فإذا لم يعرف المحقق ذلك عسر عليه الوقوف على تعريفه في المصادر[42].

6- **تخريج الأقوال**: ينبغي على المحقق أن يخرّج النصوص التي نقلها المؤلف، ونص على نسبتها، فإن كان النص من إحدى أمهات المذهب المالكي؛ اجتهد في البحث عنه فيها، ككتاب (النوادر والزيادات)، فقد احتوى كثيرا من نصوص

(39) ولعل فيه ميلا لما رجحه مالك – رضي الله عنه- من كون إسحاق –عليه السلام – هو الذبيح (الجامع لأحكام القران، لأبي عبدالله، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د. عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، 2006م: 18/ 62).

(40) وتلافيا لهذا الإشكال قمت بجرد (ترتيب المدارك) للقاضي عياض، و(الديباج) لابن فُرحون، و(توشيح الديباج) للبدر القرافي، و(شجرة النور) لمخلوف، فاستخرجت منها: من عرف من المالكية بشهرته، كابن الحاج وابن مرزوق والمقري والحطاب والدسوقي – وهذا كثير في أعلام الغرب الإسلامي، وهو في الأندلسيين أكثر – ثم رتبت شهرتهم على حروف المعجم، فأذكر العَلَم بشهرته، ثم أثني بلقبه وكنيته، ثم اسمه واسم أبيه، ثم وفاته، وأحيل على موضع ترجمته في الكتب المذكورة، فإن كان علَما يشترك معه غيره في الشهرة، ميّزته عن غيره بذكر ما اشتهر من مصنفاته، كابن أبي زَمَنِين (صاحب الأحكام)، وابن الحاج (صاحب المدخل)، والحطاب (صاحب المواهب)، وعددهم يربو على الألف، وسميته: (بالمعين على تراجم المالكيين) ، يسر الله نشره.

(41) طبع بوزارة الأوقاف المغربية،2007م، كتاب (أُنس المهج وروض الفرج)، للشريف الإدريسي[ت:560هـ]، بتحقيق د.الوافي نوحي، وهو في الجغرافيا، والمطبوع قسم من الكتاب عن شمال إفريقيا وبلاد السودان.

(42) مثل موضع (تيكورارين) بالقاف المعقودة، تعرب: (قرارة)، وسماها العياشي بالكراكر(انظر: وصف إفريقيا، للحسن الوزان، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط. الثانية، 1983: 2/ 133، وتعداد المنازل الحجازية(رحلة العياشي الصغرى)، لأبي سالم العياشي، تحقيق: عبد الله حمادي الإدريسي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 2013، ص: 56).

الأمهات التي فقدت أصولها، وإن نقل المؤلف مثلا عن المازري[ت:536هـ] ، بحث عن هذا القول في أحد كتبه المعروفة وهكذا، وإن لم ينص على نسبتها، اجتهد ورجح أنه قول فلان، معللا له.

ولا شك أن طول ممارسة المحقق للمخطوط تعطيه خبرة عن مصادر المؤلف وإن لم ينص عليها، كاتكاء القرطبي [ت:671هـ] في (الجامع) على أحكام ابن العربي [ت:543هـ] في الفقه، وتفسير ابن عطية [ت:542هـ] في اللغة، وهكذا.

7- **تفسير الألفاظ الغريبة والمصطلحات العلمية والحضارية**[43]: والمراد بالألفاظ الغريبة: الألفاظ التي لا يدرك ولا يفهم معناها دون الرجوع للمعاجم، إذ لابد للمحقق من شرحها، دون تطويل؛ لأن توضيح الواضح تزيُّد لا طائل من ورائه، وعند شرحها يقتصر على المعنى الذي يناسب السياق من المادة المعجمية، ولا حاجة لنقل النصوص من المعاجم؛ فتثقل بذلك الحواشي.

ومن المجيدين في ذلك الشيخ الميمني في تحقيقاته، والشيخ محمود شاكر، والسيد صقر، وعبدالسلام هارون، وطبقتهم، ومن اللاحقين لهم: محمد الدالي، وحاتم الضامن، وغيرهم كثير[44].

وأضرب مثالا على عدم الإجادة، بصنيع محقق كتاب (المحن) لأبي العرب التميمي[ت:333هـ]، فقد مر به في قصة قتل أم ورقة بن نوفل[45] [ت: في خلافة عمر رضي الله] لفظة [فدبرتها] بالدال المهملة من التدبير، فرسمها المحقق بالذال المعجمة (فذبرتها)، ثم وضع هامشا شرح اللفظة كما رسمها، فكتب: أي انتهرتها وأغضبتها، ولم يعزُ لمصدر، وبالرجوع للقاموس واللسان مادة (ذبر) لا نجد المعنى الذي فسر اللفظة به، فالمحقق لم يفهم اللفظة، فاجتهد في تقديم تفسير لغوي يستقيم مع السياق: فلما أغضبتها وانتهرتها، قاما بقتلها.

فليته إذ لم يتبين المعنى توقف ونبه على ذلك في الهامش، ولم يتجاسر كما صنع، من هنا نتبين أهمية ثقافة المحقق، فلو أنه عرف التدبير وأحكامه، لما وقع في هذا الخطأ.

كما ينبغي على المحقق أن يعرّف بالمصطلحات إن لم يفعل المصنف، فلو كان يحقق كتابا فقهيا، ومر به مصطلح بيع أو رهن، فلابد من تعريفه من كتب المصطلحات كحدود ابن عرفة مثلا[ت: 803هـ].

(43) تحقيق نصوص ، الغرياني، ص:109.

(44) من المفيد جدا للمحقق مطالعة صنيع هؤلاء في تحقيقاتهم، ليستفيد من تعليقاتهم، وطرقهم في التحقيق عمليا.

(45) هي : أم ورقة بنت عبد الله الأنصارية – رضي الله عنها – ويقال: إن اسمها: ليلى، صحابية كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يسميها الشهيدة، وكان من أمر وفاتها أنها دبرت غلاما وجارية لها، فقتلاها استعجالا لحريتها، فصلبهما عمر رضي الله عنه (المحن، لأبي العرب التميمي، محمد أحمد، د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط. الثانية، 1988م، ص: 236، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله، دار الكتاب العربي تصوير بهامش الإصابة 4/ 482، والإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن حجر العسقلاني:4/ 481).

8- **ربط أجزاء الكتاب بعضها بالبعض**(46): وهو أمر مهم جدا، خصوصا في الكتب الفقهية، فذو الخبرة فيها يعلم أن الفقهاء يبثون أحكام الباب الفقهي الواحد في عدة أبواب لمناسبة، فباب البيع تجد بعض أحكامه في باب الطهارة وفي باب المهر مثلا، فالقارئ في أشد الحاجة إلى أن يربط له المحقق الكتاب بعضه بالبعض، سواء نبَّه المصنف إلى الإحالة، كما يفعل ابن عبد البر في (التمهيد) قائلا: الكلام على ما في الحديث من فقه تقدم في باب فلان، ويذكر أحد شيوخ مالك الذين رتب الكتاب على أسمائهم، وكما يفعل القرطبي في (الجامع) بأن أحكام هذه الآية تقدمت في السورة الفلانية، أم لم ينبه المصنف.

وإذا لم ينبه المصنف، فالربط ألزم وآكد، والمحقق بهذا الربط كأنه يضيء الكتاب بعضه بالبعض.

9- **استشكال المشكل**: وهو أمر واجب، وضروري جدا، فلا بد أن يعلق المحقق على المواضع المشكلة بأن في النص بترا مثلا، أو بأن الكلام غير مستقيم، أو بأنه لم يستطع قراءة اللفظة، أو قرأها ولم يفهم معناها، فهو بذلك ينبه القارئ إلى تفطُّنه إلى موضع الخلل، ويدعوه إلى مشاركته في حل هذه المعضلة، وهو ما يعرف في مناهج البحث: بتحديد الفراغات، وقدمت أن كبار العلماء لا يستنكفون من قول أنهم لم يعرفوا، ومالك - رضي الله عنه - شُهر بلا أدري.

وأختم المبحث بأنه مما يعين على التجويد في التحقيق أن يكون المحقق ذكي القلب، حاضر الذهن، متهما لنفسه في القراءة والنسخ والتعليق والترجيح، فلا يتعجل في التخطئة، فإن ذلك يفضي إلى الزلل والخطل، ولبعض الشعراء: [الكامل]

اِلمــح كتابــك حــين تكتبــه	واحرسه مـن وهـمٍ ومـن سـقط
واعرضـــه مرتابًـــا بصـــحته	ما أنت معصـومًا مـن الغلـط(47)

قال القاضي عياض: "ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المتجاسرين، وأكثرهم من المحدَثين والمتأخرين، ما الصواب فيما أنكروه، وعين الخطأ ما أصلحوه، ومن وقف على ما رسمناه من ذلك في كتابنا المسمى (بمشارق الأنوار على صحاح الآثار) شهد له بصحة ما ادعيناه(48)".

وقال في باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك: "ومنهم من يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوَقَّشي [ت:489هـ]؛ فإنه لكثرة مطالعته وتفننه في الأدب واللغة، وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيرًا، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهِم وغلِط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له، أو بما رآه في حديثٍ آخر، وربما كان

(46) تحقيق:النصوص، هارون، ص: 80.

(47) وقوله: (مرتابا) تدل على أنه يجب أن يَغْلِب على المحقق الشك في قراءة ومقابلة النسخ، ثم في التعليق على النص، واستشكال المواضع المشكلة منه ، وعدم القطع والجزم ابتداء، فعلماؤنا سبقوا ديكارت إلى منهج الشك، أحد المناهج العلمية التي تفتخر بها الحضارة الغربية. والبيتان في الإلماع، ص:161.

(48) الإلماع، ص:167 - 168.

الذي أصلحه صوابًا، وربما غلِط فيه، وأصلح الصواب بالخطأ. وقد وقفنا له من ذلك في الصحيحين والسير وغيرها على أشياء كثيرة، وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك(49)".

وقال عن الوقشي أيضا: "وكان القاضي أبو الوليد الكناني ممن أتقن، ربما تكلف في الإصلاح والتقويم بعض ما نُعيَ عليه(50)".

والقاضي عياض – ولا شك إمام المحققين – فقد نظَّر لقواعد التحقيق بالمعنى المعاصر في (الإلماع)، ومارسه في (التنبيهات)، وفي (مشارق الأنوار)، ففي (الإلماع) رسم لطالب الحديث منهجا عليه الالتزام به في تعامله مع الأصول الحديثية، وهو منهج فيه خطوات مفصلة ودقيقة، ولا تختلف عما يطالب به المحقق من خطوات، فانظر معي هنا كيف ذكر أن التسرع والاستعجال في الحكم، أوقع كبار الأئمة في الخطأ، وليت شعري كم من محقق أثبت الخطأ في المتن، والصواب في الهامش.

والجاحظ [ت:255هـ] يقول: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعني: أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام(51)".

وهذا الكلام يؤكد قول القاضي عياض؛ من أن الأصل في المحقق عدم التجاسر على التخطئة والتغيير والتبديل، لأن إصلاح الخطإ أصعب ابتداء الكلام.

(49) الإلماع، ص:186.

(50) الإلماع، ص:193.

(51) الحيوان، عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصطفى البابي الحلبي، ط. الثانية: 1/ 79.

المبحث الثاني : أهمية الكشافات والفهارس للكتب المحققة(52)

لا تخفى أهمية الكشافات والفهارس للكتب المحققة؛ إذ الفهارس مفاتيح الكتب، لا سيما كتب التراث، لأن الاستفادة منها بدون فهرسة عسيرة كل العسر، فالفهارس تفتش ما في باطنها من خفيات يصعب التهدِّي إليها، كما أنها معيار توزن به صحة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه. وجودة الفهرس واتقانه يقاسان بحسن دلالته على محتواه، سرعة ودقة.

وأنواع الفهارس تختلف بين فهارس عامة لكل كتاب، كفهرس الآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والمواضع والكتب الواردة في المتن، وفهرس الموضوعات، وفهرس المصادر والمراجع. وطبيعة نص كل كتاب تفرض على المحقق أن يصنع فهارس خاصة.

ومثالا على ذلك: ما صنعه عبدالسلام هارون من فهارس خاصة لكتاب (الحيوان) للجاحظ، كفهرس تسمية الحيوان، وبيان جنسه ونوعه، وفهرس الكلام على أعضائه، وكذلك فعل في فهرسة كتاب (البيان والتبين) للجاحظ أيضا، حيث صنع فهرسا للبيان والبلاغة، وكذلك فهرسا للحضارة، يشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية.

أما طرق صنع الفهارس فتذكر كتب قواعد وأصول التحقيق طرقا قد تكون غير عملية مع انتشار استخدام الحاسب الآلي، كطريقة الجذاذات أو الدفتر، والحال أن المحقق يمكنه أن يفهرس بواسطة الحاسب وما فيه من خدمات البحث، فإذا قرأ بغداد كموضع، بحث عنها فيخرج له موضعها في النص كله، وحتى لا يفوته شيء: فليبحث عن اللفظة بزيادة بعض الحروف التي يحتمل أن اللفظ المراد فهرسته اقترن بها في النص، مثل: عمر، وعمر، فعمر، بعمر، ومثل: فاس، وفاس، إلى فاس، بفاس، وهكذا.

وأما ترتيب هذا الفهارس وما يصنع في كل فهرس على حدة، فأذكرها باختصار مسلسلة:

1 -**القرآن الكريم**: ترقم الآيات حسب ترقيمها في السورة، ثم ترتب السور حسب ترتيبها في المصحف.

2 -**الحديث الشريف والآثار**: ترتب نصوصه حسب الحرف الأول من لفظه، فيبدأ بالألف ثم الباء، وهكذا.

3 -**الشعر**:يرتب حسب القوافي، فيبدأ بها رويّه: همزة، ثم باء، إلخ. وكل روي يرتب حسب الحركة، فيبدأ بالساكن فالمفتوح ثم المضموم ثم المكسور، ويلحق بكل حرف ما اتصل به من الهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة. وعند تعدد الأبيات بروي واحد، متفق الحركات: ترتب على بحور الشعر كما رتبها الخليل [ت170هـ:]: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج، فالرجز، فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجث، فالمتقارب، فالمتدارك(53).

(52) تحقيق النصوص، هارون، ص: 90، وتحقيق نصوص التراث، الغرياني، ص: 123وما بعدها.

(53) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، الخانجي، ط. الأولى، 1985م، ص:214.

4-**الأعلام**: ترتب كذلك على حروف المعجم، ويراعى الحرف الأول من اسم العلم ثم حرف اسم الأب الأول فالجد واللقب وهكذا، وترتب الكلمات في الفهرس على هيئتها في النطق لا على أصولها، فيقدم بشار على بشر، ويقدم الاسم على الكنية؛ فعلي بن زياد قبل علي بن أبي زياد، وغير ذلك من القضايا التفصيلية التي أفاض في ذكرها من كتب في قواعد التحقيق.

5- **المواضع والكتب الواردة في المتن**:ترتب كذلك حسب حروف المعجم.

6-**المصادر والمراجع**: يلتزم بترتيبها حسب المنهج الذي سار عليه في ذكرها في تعامله مع المتن؛ فإن كان يبدأ باسم المؤلف رتبها على أسماء المؤلفين، وإن كان يذكرها بأسمائها، وهو الأسهل والأيسر والأقرب إلى منهج علماء الأقدمين، فعليه ترتيبها على أسمائها وعناوينها، مراعيا في ترتيبها حروف المعجم، ولا يعتد بألف التعريف، فالجامع لأحكام القران مثلا يذكر في حرف الجيم، وهكذا.

ويذكر في الفهرس اسم الكتاب كاملا؛ مثل: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، ويذكر بعده اسم مؤلفه، ولا بأس أن يكتب مثلا: المقَّري الحفيد، أحمد بن محمد، وإن أضاف تاريخ وفاته فهو مفيد جدا، ثم يتبعه بذكر اسم المحقق، ثم رقم الطبعة، ثم سنتها، ثم دار الطبع أو جهتها، ثم مكانها.

هذا في المطبوعات، أما إن كان مخطوطا، فيذكر اسمه كاملا، واسم مصنفه، ومكان حفظه ورقمه.

7- **فهرس الموضوعات**: يعرض فيه المفهرس أهم جزئيات الكتاب، ومسائله في كل فصوله وأبوابه، مع الإشارة إلى الصفحة عند كل جزئية، لا أن تسرد جميع جزيئات الفصل أو الباب، ثم يوضع رقم مثل:7-49 فإن ذلك سيحمل القارئ على المرور على جميع الصفحات ليقف على بغيته. وهذا مناف للغرض الذي وضعت الفهارس من أجله، وهو الدلالة على المطلوب بأقصر طريق، وأيسره.

وهذا المنهج يصلح للكتب الصغيرة ذات المواضيع القليلة، أما إذا كثرت مسائل الكتاب فلا بد من فهرس معجمي ، تجمع فيه المسائل المنتمية إلى أصل واحد، أيا كان موضع ورودها في الكتاب، وتوضع في الفهرس تحت مدخل ذلك الأصل، على حروف المعجم.

وذلك بأن تستخرج مثلا جميع مسائل الطهارة؛ سواء ما ذكر منها في باب الطهارة أو في باب الصلاة أو الحج أو البيع، وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالصلاة وهكذا. ثم داخل الباب نفسه ترتب حسب ورودها في أغلب المختصرات، ويمكن جعل مختصر خليل مرجعا لهذا الترتيب؛ ففي باب الطهارة مثلا يبدأ بالمياه، فالأعيان الطاهرة والنجسة، ثم الآنية واستعمال المكلف للنقدين، ثم إزالة النجاسة، ثم الوضوء، وهكذا.

ومن كتب المالكية التي فهرست موضوعاتها فهرسة معجمية دقيقة ومتقنة، وهي غاية في الجودة: فهرس كشاف المواد الفقهية[54] لكتاب (البيان والتحصيل) لابن رشد الجد[ت:529هـ][55]، والذي صنعه د. عبدالفتاح الحلو، فإنه – رحمه الله – لما كلف بتحقيق: كتاب (النوادر والزيادات) لابن أبي زيد، رأى لزاما عليه فهرسة كتاب (البيان والتحصيل) لابن رشد الجد؛ لأنه يشرح (المستخرجة) للعتبي؛ وذلك ليقوم بتخريج نصوص كتاب (النوادر) وعزوها، وقد فعل ذلك في الجزأين: الأول والثاني، اللذين أخرجهما، من مطبوعة دار الغرب الإسلامي.

وجاء فهرسه في ثلاثة مجلدات، تزيد صفحاتها على 1300صفحة، فَهرس فيها للآيات الواردة في الكتاب، والأحاديث القولية وغير القولية، والأحاديث القدسية، والآثار، والأعلام، والقبائل والأمم والفرق، والأماكن والبلدان، ثم الكتب، ثم الغزوات والأيام. وجاء في 355 صفحة، وهي تشكل الجزء الأول.

أما فهرسة المواد الفقهية فقد جاءت في مجلدين، ونَيَّفتْ على 950 صفحة، رتبها على حروف المعجم، مثل (أ ب ب)، ثم (أ ب د)، وهكذا. وهو عمل قيم جدا ومفيد، لهذا الكتاب الكبير جدا.

ومن الكتب الفقهية المالكية المفهرسة أيضا فهرسة معجمية: كتاب (جواهر الإكليل شرح مختصر خليل)[ت:776هـ]) للآبي الأزهري [كان حيا سنة 1332هـ][56]، وكذلك شرح الزرقاني[ت:1090هـ] على خليل[57]، وهي فهارس قيمة جدا، أعدتها إدارة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية، ويعرف فائدتها من طالعها، إذ هي من أشد ما يعين على الوصول للمسائل الفقهية في غير مظانها.

وما أحوجَ دواوين المالكية لمثل هذه الفهرسة التي تسهل الوصول للمعلومة بأيسر جهد، وأقل وقت، لا سيما الكتب المعتمدة في الفتوى والتدريس، كشرحي الدردير [ت:1201هـ]: الصغير والكبير، وحاشيتيه،وغيرهما من شروح خليل، وشرح المازري للتلقين، وكذلك شروح الموطأ، وكتب القضاء كأحكام ابن أبي زَمَنِين[ت:399هـ]، ونوازل ابن سهل[ت: 486هـ]، وغيرها كثير جدا[58].

ولو وُجِّه طلبة الدراسات العليا لفهرسة هذه الدواوين، لعظم نفع صنيعهم.

وفي الختام أود أن أقول: لا يمكن لورقة بهذا الإيجاز أن تتوسع في الحديث عن أهم نقطة من مراحل تحقيق النصوص؛ ألا وهي: التعليق على النص، وكذلك الفهارس؛ إذ اكتفيت بالإشارة إلى ما لا يسع المحقق جهله بخصوصهما، وأحلته

(54) طبع بدار الغرب الإسلامي، في ثلاثة مجلدات.

(55) فهرس د. محمد حجي وسعيد أعراب، كتاب البيان بوضع عناوين الأسمعة فقط، وجاء فهرستهما في المجلد 19 و20من مطبوعة دار الغرب للبيان والتحصيل. وفهرس الحلو أنفع وأشمل وأدق.

(56) جاء في 412 صفحة.

(57) جاء في 479 صفحة.

(58) من الكتب التي فُهرست مسائلها الفقهية فهرسة لا بأس بها – و إن كانت دون فهرسة الحلو والأوقاف الكويتية، المشار إليهما سابقا، في الدقة والشمول – الفهرس الذي صنعه البجاوي لأحكام ابن العربي، وفهرس الجامع للقرطبي في مطبوعة الرسالة، وفهرس التمهيد في مطبوعة المغرب، وغيرها كثير، يضيق المقام عن استعراضها.

على الكتب التي صنفت في ذلك، ومن أنفع ما يكون في هذا الباب مطالعة صنيع كبار المحققين، والوقوف على تحقيقهم عمليا، من أمثال: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وأحمد شاكر، ومحمود شاكر، وأحمد راتب النفاخ، والسيد أحمد صقر، وعبدالسلام هارون، والطناحي، وعبدالفتاح أبوغدة، ومحمد حجي، وعبدالهادي التازي، والمنوني، ومحمد الدالي، وشعيب الأرناؤوط، وحاتم الضامن، وبشار عواد معروف، وغيرهم كثير، غفر الله لميتهم، وبارك في عمر الحي منهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1-الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله، دار الكتاب العربي، تصوير بهامش الإصابة.

2-الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن حجر العسقلاني.

3-الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين، ط. الرابعة عشرة، 1999 م.

4-الإلماع إلى أصول الرواية والسماع، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى.

5-تحقيق التراث، د. عبد الهادي الفضلي، دار الشروق بجدة، ط. الثانية، 1990م.

6-تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون، مكتبة السنة بالقاهرة، ط. الخامسة، 1410.

7- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك، أحمد شاكر(1377هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط. الأولى، 1993م.

8-التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. محمد الوثيق ود. عبدالنعيم حميتو، دار ابن حزم، ط. الأولى، 2011م.

9-تعداد المنازل الحجازية(رحلة العياشي الصغرى)، لأبي سالم العياشي، تحقيق: عبدالله حمادي الإدريسي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 2013.

10-الجامع لأحكام القران، لأبي عبدالله، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د. عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، 2006م.

11-الحيوان، عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصطفى البابي الحلبي، ط. الثانية.

12-الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق: عبده على كوشك، مكتبة الغزالي ودار الفيحاء، ط. الأولى، 2000 م.

13-علوم الحديث، ابن الصلاح ، عثمان بن عبدالرحمن، دار الفكر، ط. الثالثة، 2006.

14-محاضرات في تحقيق النصوص، د.أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة ولنشر والتوزيع، ط. الأولى، 1984م.

15-المحن أبو العرب التميمي، محمد أحمد، د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط. الثانية، 1988م.

16-مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، د.محمود محمد الطناحي، الخانجي، ط. الأولى، 1984 م.

17-المعجم الأدبي، جبور عبدالنور، دار العلم للملايين، ب.ت.

18-المعجم الوسيط، عدة مؤلفين من أعضاء مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا.

19-مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، الخانجي، ط. الأولى، 1985م.

20-منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، د.فاروق حمادة، دار القلم، ط. الأولى، 2000.

21- نسيم الرياض، شرح الشهاب الخفاجي على الشفا لعياض، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328هـ.

22-وصف إفريقيا، للحسن الوزان، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط. الثانية، 1983.

23-وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، ابن خلِّكان، أحمد بن محمد، تحقيق:د. إحسان عباس، دار صادر